

كانط فيلسوف الكونية والحداثة

سونية سليمان العزابي - قسم الفلسفة - كلية الآداب - جامعة الزاوية

So20237777@Gmail.com

Kant, philosopher of universalism and modernity

Prepared by:

Sonia Suleiman Al-Azabi

Department of Philosophy, Faculty of Arts, University of Zawia

So20237777@Gmail.com

Research Summary

Kantian approaches embodied the meaning of universality and modernity, which were embodied in the meaning of freedom, religion, and the three rules of action. Accordingly, we can assert that Kant is the only universal philosopher, or at least he is the one who most legislated for the universality of reason and the most keen to defend it. The modernity that Kant thought about, especially in his article on enlightenment, does not seem at all to him to be the exclusive property of anyone, but rather it is a task specific to humanity as a whole, as a purely geographical affiliation to the earth. Kant does not believe much in history, and he is not concerned at all with the past, tradition, or belonging, for they are all the same absurd path in which there is no wisdom or a fabric of madness, malice, and terrible destructiveness. While he relies on humans as they are and on the original freedom that they have, Kant bets on universality against identity, on civilization against nationalities, and on reason as a reference for all human values against all types of theological or metaphysical commandments. In doing so, he bets on geopolitics and geo-philosophy instead of history and the philosophy of history, and on criticism and analysis instead of the high-sounding name of ontology, according to Kant's own phrase

Keywords: Kant, universalism, modernity.

الملخص:

المقاربات الكانطية جسدت معنى الكونية والحداثة والتي تجسدت في معنى الحرية والدين وقواعد العمل الثلاث، عليه نستطيع الجزم بأن كانط هو الفيلسوف الكوني الوحيد أو هو على الأقل أكثر من شرّع لكونية العقل وأحرص من دافع عنها، فالحداثة التي فكر بها كانط بخاصة في مقالاته عن التنوير، لا تبدو البتة عنده حكرًا على أحد، بل هي مهمة خاصة بالإنسانية قاطبة بوصفها انتماء جغرافيًا محضًا إلى الأرض.

إن كانط لا يؤمن كثيراً بالتاريخ، ولا يُهمه أبداً الماضي ولا التقليد ولا الانتماء، فهي جميعاً لديه ذات مسار عبثي لا حكمة فيه أو هي نسيج من الجنون والخبث والتدمر الرهيب، إنه إذ يعول على البشر بما هم كذلك وبالحرية الأصلية التي لهم، يراهن كانط على الكونية ضد الهوية وعلى المدنية ضد القوميات، وعلى العقل مرجعاً لكل قيم البشر ضد كل أنواع الوصايا اللاهوتية أو الميتافيزيقية، وهو بذلك يُراهن على الجغرافيا السياسية والحيو- فلسفة بدلاً من التاريخ وفلسفة التاريخ، وعلى النقد والتحليل بدلاً من الاسم الطنان للأنطولوجيا بحسب عبارة لكانط نفسه .

الكلمات المفتاحية: كانط، الكونية، الحداثة.

توطئة:

يرتكز المشروع الكانطي على قناعة بأن الإنسان يمتلك عقلاً خالصاً يمكنه من إدراك الواجب الأخلاقي دون الحاجة إلي مرجع خارجي، يظهر ذلك في صياغته لما يسميه بالأمر القطعي، والذي يمثل قاعدة معيارية عامة، تصرف فقط وفق القاعدة التي يمكنك في الوقت نفسه، أن تريد أن تصبح قانوناً كونياً.

فلسفة الأنوار كمقولة مركزية في الفكر الغربي المعاصر، تستغرق جملة من التصورات والمواقف المعرفية، بإبعادها الفلسفية والسياسية والمجتمعية، أنها ثورة الحديث على القديم، والواقعي على الغيبي والفرداني على الجماعي، وهذا ما جعل من القرن الثامن عشر، أن يوصف بعصر العقلانية، تلك العقلانية التي وضعت الإنسان الغربي في مواجهة مصيره المحتوم من خلال مقولات جديدة، ومؤسسة كالحرية والعدالة والسيادة والعقلانية التنويرية، ذلك أنه بالتنوير تزيد أخلاق الإنسان بطريقة اتوماتيكية، ويتقدم العالم إلى الامام، فيصبح العقل في حوزة الجميع وليس الخبير وحده ذو الامتياز، والقانون الطبيعي بدوره يضمن حقوق الفرد ضد الامتيازات وضد الاستبداد، وكذا النظرية الأخلاقية عند المتنور ذي المصلحة الذاتية تقضي بأن ننشد الأفضل لأنفسنا .

كل هذه الدعائم التي كانت بدورها سبباً في اندلاع ثورة عارمة حسب ما يصفها سمير بالكيف في كتابه كانط فيلسوف الكونية من كونها تدعو لعصر الإنسان المؤسس على دعائم تلك المقولات ومبدأ الفصل بين السلطات، ورفض الاقطاع ومقارعة الارستقراطية المحتكرة للثروة والسلطة، مع الايمان المطلق بجدوى العلم وحقيقة التكنولوجيا.

تساؤلات البحث:

ما حقيقة هذا الكوني؟ الذي نجده حاضراً حضوراً قوياً في الحقول الفلسفية التي عالجها

الفيلسوف سواء ما تعلق منها بالأخلاق والدين والسياسة؟ ولماذا هذا التأكيد على ضرورة الشمول والكونية؟ وما هي مبررات ومسوغات هذا الامتلاك، والتفويض القبلي لتصورات ومفاهيم كونية؟ ومن أين يستمد الكوني مرجعيته ومشروعيته في ضوء النسق المعرفي والمنهجي لفلسفة كانط العقلية؟ .

● منهجية البحث:

● كان لازماً إن نتخذ من المنهج التحليلي النقدي مرجعية لقراءة وسبر أغوار الطرح الكوني بتفرعاته الثلاث الأخلاقي والديني والسياسي، لعلنا نحقق المرجو من هذا البحث، ولتحقيق الهدف قسمنا البحث إلى المقاربات التالية:

● أولاً - المقاربة الكونية:

إن موضوع القيمة الكونية في فلسفة كانط النقدية، وتجسيدها المختلفة أخلاقياً وسياسياً، يحتل مركزاً معرفياً ومنهجياً، كونه الموضوع الرئيسي الذي شكل مركز اهتمامات فلسفة الأنوار وفلسفة التقدم للقرن الثامن عشر، ومن ثمة عد انتصار مسبق ومتنامي للعقل والمعقولة (محمد سبيلا، 2007م، ص17).

ذلك أن الفكرة الأساسية في نظرية كانط السياسية هي فكرة القيمة الذاتية للفرد، كونها قامت الذاتية ترانستدنتالياً على حرية الفرد، أي بمعنى قدرة الشخص على إقامة أو وضع قوانين أخلاقية ومدي تطبيق هذه القوانين، وهذا يعني أن كل واحد مساوٍ لكل واحد مبدئياً، وعلى الحقوق القانونية والمؤسسات السياسية أن تستهدف حماية هذه الحرية، وكيف لا يكون تشريع ذاتي يرتبط بذات الإنسان أن يتحول إلى تشريع كوني لا يقبل التغيير والاستثناء؟

فدفاع كانط لم يكن مبنياً على فلسفة الحقوق الطبيعية الموضوعية كما هي عند توما الاكويني، ولا على فلسفة الحقوق الطبيعية التي مركزها الفرد كما عند جون لوك، ذلك أن حقوق الفرد قامت عند كانط على ما اعتبره مكوّن أساسي من مكونات البشر، وهو الوجود العقلي والذي لا يقبل التحويل، وهذا ما جعله يسعى إلى إشادة القانون والأخلاق، كصفات ضرورية، ذلك أن حقوق الفرد تشمل ما هو ضروري؛ لأن يعيش الشخص بحرية أخلاقية؛ ولأن كل ما هو ضد الحقوق، فهو يعتبر شر (غفار سكريبك، نلز غليجي، 2012م، ص598).

حقيقة أن مفهوم الحرية يقترن بمفهوم التشريع الذاتي للفعل الأخلاقي، فمبدأ الالتزام بالقانون الأخلاقي هو مبدأ حر باختيار الإنسان نفسه، ومن هنا تأتي أهمية فلسفة كانط الكونية على اعتبار أنها الوجه الأبرز للحداثة الفلسفية، فهناك عودة قوية لهذه الفلسفة

من قبل كثير من المفكرين والباحثين اليوم، ومنهم ما يسمون بالكانطية الجديدة، التي كان يقصد بتوسيع مفاهيمها أو تجاوزها أو التضاد معها ابتغاء بناء فلسفات جديدة، بحيث يتضمن البحث عن المنطلق والغاية الكونية للأخلاق الكانطية، وذلك عن طريق تحليلهم للتصورات العقلية والأخلاقية من قبيل الإرادة والواجب، والقانون والأوامر، والقواعد والمبادئ، وكلها ترتدّ إلى ما هو عقلي أولى- قبلي (سمير بالكفيف، عمانويل كانط فيلسوف الكونية، 2011م، ص112) وهذا ما يضمن الشرعية الكونية للأخلاق، ذلك أن العقل مشروع داخلي ذاتي، وإن كان ينطلق نحو ما هو خارجي، أي له القدرة على إضفاء الكونية الأخلاقية، رافضاً بذلك كل سلطة تلزم الإنسان، اللهم إلا سلطة ذاته، وهنا نثبت فكرة كانط على أن ما يجب على الإنسان فعله هو بالضبط، ما يستطيع فعله وهو معنى الحرية الأخلاقية عنده .

وهنا نستطيع القول بأن كانط قد استوحي فكرة روسو بضرورة تأسيس الأخلاق على مبدأ الاحترام اللامشروط للإنسان، وفي هذه النقطة بالذات كان تأثيره بروسو أكثر من تأثيره بنيتون، والسبب هو أن هذا الأخير كان سبباً مباشراً في اغتراره بقيمة العلم المطلقة، في حين كان روسو سبباً مباشراً في تحرره من ذلك الاغترار؛ فقد تعلم منه أن يحترم الإنسان بما هو إنسان. (كيبش عبد الرحمن، كانط وأطروحة الحالة الطبيعية " نقد واستلهام جان جاك روسو"، مجلد 14، العدد 1، 2023، ص 71) .

كل ذلك جعله يقر بقدرة الكائنات البشرية على التشريع لنفسها فجعلها أساس مذهبه الأخلاقي المتضمن في كتابه نقد العقل العملي إذ يقول " تسلك الكائنات الطبيعية وفق القوانين بينما للموجودات العاقلة إرادة وقوة الفعل بناء على تصور قانون، وبناء على ذلك اختزل كانط أسئلة الحق والفاعلية البشرية، إلى سؤال أخلاقي " (عمانوئيل كانط ، نقد العقل العملي، 1966م، ص100).

فكرة تضمين النقد في الدين يبدو واضحاً من خلال تأسيسه على الأخلاق بدل الطقوس والشعائر، وبذلك انتقد كانط الصورة التاريخية للدين بالتأكيد على صورته الأخلاقية، لكن مثل هذا النقد هو نقد أخلاقي، غير أنه لا يكتسب مشروعيته إلا من داخل العقل الخالص عبر التمييز بين مملكة السببية، التي تكون فيها الموضوعات خاضعة لمقولات الفهم، التي تجعل معرفتنا بها يقينية، ومملكة الحرية في العقل الخالص التي ننتج فيها الشيء ونقيضه، وبذلك فإن منطلق الصياغة النظرية للأخلاق والدين على حد سواء هو مفهوم العقل الخالص في استعماله الجدلي خارج مملكة العلم.

ومن ثمّ يمكن أن نفهم تأسيس الدين على المفهوم الأخلاقي للحرية، فالدين والأخلاق

بهذا المعنى معطيات مستنتجة من العقل الخالص، وكلاهما يستندان إلى الحرية المدفوعة بالوهم التراندنتالي، الذي ينقلنا من ضرورة الظواهر الطبيعية التجريبية، وبذلك لا يكون الأساس النظري الأول للدين، هو الاستعمال الأخلاقي للعقل بقدر ما هو الاستعمال الأبستمولوجي له الناتج عن عدم قدرته في معرفة الشيء في ذاته نظراً لحدود التجربة، فالغاء المعرفة، إبطالها، محوها، وعليه نسخها، إزالتها، إسقاطها، كلها كلمات مرادفة للعبارة الألمانية التي استعملها كانط التي هي مهمة نقد العقل المحض والغاية التي يصبو إليها (محمد المزوعي، كانط، الدين في حدود العقل أو التنوير الناقص، 2007م، ص30).

وهنا تؤكد الباحثة من أن المشروع الكانطي استطاع أن يدعم افكاره عن الأمر الأخلاقي المطلق، وأن يعرض الخطوط الرئيسية عن الأخلاق النقدية، ذلك أن فلسفة كانط الأخلاقية تقوم بالوظيفية ذاتها، التي تقوم بها نظريات القانون الطبيعي، من حيث اعتقادها بأن الإنسان الأخلاقي، هو ذلك الذي يفترض في تصرفه وسلوكه وجود نظام أخلاقي مطلق يخضع له الجميع، ومن هنا كانت هذه الفلسفة من أهم المشاريع الأخلاقية في الفلسفة الحديثة، كون الفيلسوف يستنبط من أن الدين ضرورة أخلاقية من خلال الاصطدام بسؤال الغاية، أي ما هي الغاية النهائية من أفعالنا الأخلاقية؟. يقول كانط "من بين الأمور التي يمكن تصورها في هذا العالم أو خارجه لا يوجد شيء يمكن عده خيراً على وجه الإطلاق، ودون قيد اللهم إلا شيء واحد هو الإرادة الخيرة" (عمانوئيل كانط، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، 1965م، ص37).

ففي كتاب الدين في حدود مجرد العقل نجد أن كانط لم يضع العقل في أطر دينية بل العكس، وضع الدين في أطر العقل وحده، وأقترح أن يفتح الدين على العقل، والعقل على الدين بحيث نستطيع أن نعتبر أحدهما دائرة أوسع للأيمان ينطوي في ذاته على الآخر بوصفه دائرة أضيق من الأولى (عمانوئيل كانط، الدين في حدود مجرد العقل، 2012م، ص270).

● ثانياً - مقارنة الدين كعامل من عوامل الحداثة :

هنا نجد كانط يؤكد على أن الدين ليس عقيدة نظرية بل فعل خلقي باطني، أو عبادة روحية خالصة، ومن هنا نلاحظ بأن سؤال الدين في الفلسفة الكانطية لم يكن عرضياً البتة، بل هو سؤال ضروري أفرزه الواقع الديني في أوروبا، وما تخلله من حروب دينية وصليبية في فرنسا وإنجلترا، فكان طرح المسألة الدينية، قد سبقت ارهاصاته في كتبه النقدية، وهذا ما جعله يضع الشعور الأخلاقي في منزلة أرفع من العقائد والطقوس الشكلية، أو العبادات الخارجية، ويعمل على تتبع المراحل، التي مر بها التفكير الديني

بالإضافة إلى محاولة الكشف عن دور الدين في تشكيل المذهب الفلسفي، ودور الفلسفة في تكوين التصور الديني، فهو ينظر إلى العقل والدين بمنظار العقل والأخلاق، فقد فتح العقل على الدين، والدين على العقل ورأي أن الحرية والخلود والله موضوعات يؤدي إليها العقل العملي مع عجز العقل النظري عن البرهنة عليها (يوسف كرم، العقل والوجود، 2012م، ص 70).

وكأنه يريد القول إن الأخلاق تؤدي إلى الدين، وهذه الأخلاق تقوم على العقل، والدين بدوره ايضا يقوم على العقل وهو دين عمل داخلي وأخلاقي خالص. فالقول والاثبات من أن الأخلاق مكتفية بذاتها، ولا تحتاج إلى غاية خارجية عنها لتعيينها، فإنها لا تقل عن السؤال لأجل ماذا نفعل؟ مما يجعل الدين من حيث هو مجال الغايات النتيجة الضرورية المترتبة عن الأخلاق، وبذلك تشكل الأخلاق قاعدة للدين، وليس العكس، وهكذا فإن الأخلاق إنما تقود على نحو لا بد منه إلى الدين، وغير ذلك تتوسع إلى حد فكرة مشروع خلقي واسع القدرة خارج الإنسان في إرادته فتكمن تلك الغاية النهائية لخلق العالم، التي يمكن ويجب أن تكون الغاية النهائية للإنسان. (عمانويل كانط، الدين في حدود مجرد العقل، ص 49).

هذا الاختلاف بين الأخلاق والدين، بنى الطرق الأولى للعلمانية، وكونه إشارة إلى دين كوني، يقبل الجميع على اختلافهم في حدود ممارسة الحرية بشكل أخلاقي، كعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان، والاحسان إليه، بغض النظر عن انتمائه المذهبي أو الطائفي. يقول كانط " كل ما يظن الإنسان أنه مازال بإمكانه أن يفعله خارج السيرة الحسنة، من أجل أن يصبح مرضياً عنه عند الله، هو مجرد وهم ديني وخدمة باطلة لله " (عمانويل كانط، الدين في حدود مجرد العقل، ص 12).

والحال هنا كونه يريد أن يؤسس الدين على الأخلاق، فجعل دوره عبارة عن أن يبرز فينا التأمل في أن نشارك بأفعالنا المنعزلة في ذاتها، أي في تحقيق نظام أخلاقي قوامه الانسجام بين العدالة والسعادة، فالدين يعتمد على النوازع الخلقية السامية الكامنة في اعماق الإنسان، لذا يقرر إن المبادئ الأساسية في العقيدة الدينية ليست إلا أمور يفترضها الشعور الخلقي في الإنسان، ويحاول أن يثبت وجود الله وذلك بإقامة براهين، تقوم على قوانين عقلية حقيقية مستمدة من الأخلاق، وهذا تأكيد منه على استحالة تحقيق البرهان الأنطولوجي على وجود الله (جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، 1987م، ص 476) معتبراً أن فكرة وجود الله هي كمال، لا يمكن بلوغه، كما أنه يرفض جميع البراهين، التي اطلقها الفلاسفة حول وجود الله كالبراهين التأملية والغائية والاستشرافية، فهو يتحدث في البرهان الممكن الوحيد لا ثبات وجود الله عن الميتافيزيقا بأنها هوة لا يسبر

لها غور ومحيط مظلم بلا شطآن ولامناورات ونسمع شيئاً أكثر وضوحاً عن طبيعة الميتافيزيقا في بحث في وضوح مبادي اللاهوت الطبيعي عام 1764م، وقدمت أكاديمية برلين في عام 1765م جائزة لمقال عن السؤال : عما إذا كانت الحقائق الميتافيزيقية بوجه عام، والمبادئ الأولى للاهوت الطبيعي والأخلاقي، بوجه خاص لها نفس درجة البرهان اليقيني مثل حقائق الهندسة، وإذا لم تكن كذلك فما الطبيعة الخاصة، التي تتمتع بها وما درجة اليقين التي تتمتع بها؟ وهل تكفي هذه الدرجة لتبرير اقتناع تام؟ . (فردريك كوبلستون، تاريخ الفلسفة، المجلد السادس، الفلسفة الحديثة، 2010م، ص 272).

لذلك يؤكد على أن الدين ليس عقيدة نظرية، بل فعل خلقي باطني أو عبادة روحية خالصة وهذا ما جعله يضع الشعور الأخلاقي في منزلة أرفع، من العقائد والطقوس الشكلية، أو العبادات الخارجية.

● ثالثاً - إقامة الحق الكوني مشكلة أخلاقية وسياسية:

في هذا المقام رأي كانط أن إقامة الكونية كونها مشكلة أخلاقية تكون تحت شرط صادر عن تقديس الواجب الأخلاقي، واعتبار السلام واجباً أخلاقياً، فذلك هو مبدأ السياسي الأخلاقي، وهو مخالف للأخلاقي السياسي، الذي يعتبر السلام مشكلة قانونية، فالمشروع الكانطي يهدف إلى تجاوز القانون الكلاسيكي إلى صياغة مشروع أخلاقي، يجسد فكرة الواجب الذي يقصد به ضرورة أداء الفعل احتراماً للقانون الأخلاقي، هذا القانون الذي يقول: إن الفاعل الأخلاقي يتصرف أخلاقياً إذا سيطر العقل على كل ميوله، ورأى أن الفعل الأخلاقي الحقيقي ليس هو الفعل المشروط بغاية، وإنما الفعل المطلق الذي لا تربطه أية وسيلة ولا غاية (فريال حسن خليفة، الدين والسلام عند كانط، 2001م، ص 146).

وهو في ذلك وحسب تحليل الباحثة من أن محاولته تلك هدف من خلالها إلى تأسيس نوع من الدين المدني، أو نوع من المثالية السياسية، التي تعتبر استمراراً وتطبيقاً لمثاليته الأخلاقية والترانستدنتالية، فالنزعة الكونية التي هي الحافز في الوصول إلى سياسة كونية، وما يتبعها من مفاهيم كونية كوزموبوليتانية، تاريخ كوني، مجتمع كوني، مع ضرورة إبراز الكوني كمرجعية فلسفية كفيلة بحل المسائل الخلاقية، وخاصة ما تعلق منها بالأخلاق والسياسة، إذ يقر كانط في فلسفته السياسية ومن جانب أول أن العقل المستقل والقانوني على أساس الحرية، يمثل مصدر الحق السياسي، وفي جانبه الآخر، تقوم محكمة العقل، من خلال اعتماد بعض قواعد التفكير الصحيح، بإخضاع الآراء والأفكار السياسية للتمحيص والنقد.

يقول كانط: " إن الأخلاق بذاتها هي علم العمل بالمعني الموضوعي للكلمة من حيث اشتغالها على جملة من القوانين المطلقة، التي ينبغي أن نعمل بمقتضاها (ول ديورانت، قصة الفلسفة، 1988م، ص356) ، والتي يقسمها كانط بوصفه علماً إلى قانون طبيعي، يقوم على مبادئ قبلية، وقانون وضعي يكون صادر عن المشرعين، والقانون بوصفه ملكة إلزام الغير بالواجب إلى فطري وآخر مكتسب، والأول هو قبل التنظيم السياسي والآخر بعده، والعلاقات القانونية لا تكون موجودة بين الأشخاص، وهي إما أن تكون داخل مجتمع طبيعي على أساس العلاقات الناشئة عن وصفهم بالكائنات الحرة، أو في مجتمع مدني بعلاقات أفرادها الناشئة عن تأسيس الجماعة السياسية، والأول يسمى قانون خاص والثاني قانون عام.

هنا يتضح لنا أن فهم كانط للكونية هي لحظة بلغت فيها الحادثة السياسية مستوي من الوعي الفلسفي، مكنها من مراجعة تصوراتها عن الدولة والحكم والقانون والحقوق البشرية، مما يقودنا إلى فن العيش معاً والانتماء إلى وطن واحد، هو عالمٌ، وفضاء مفتوح يتجاوز التاريخ والانتماء، فالكوني لدى فيلسوفنا لا يميل إلى ضرب من التفكير الخيالي - الطوباوي وإنما إلى منطلق يحرك الذات الإنسانية، سياسياً تكلم لأجل حقوق الإنسان، وأكد بل ودافع عن الحكومة الممثلة، وهو في هذا كان قد تأثر تأثيراً عميقاً بالفيلسوف السياسي جان جاك روسو الذي أثار تساؤلات عميقة عن الطبيعة الاجتماعية للأخلاق ومشكلة عاطفة الفرد. ففي أحدي صفحات كتاب ميتافيزيقا الأخلاق، وضمن القسم الخاص بنظرية القانون يكتب كانط ما مضمونه " أن تغيير الدستور لا ينبغي أن يكون إلا من طرف الحاكم نفسه، وذلك يتم بطبيعة الحال عبر إصلاح، ولا يتم ذلك من طرف الشعب باللجوء إلى الثورة، وهو اصلاح يقتصر على السلطة التنفيذية فحسب، دون أن يمتد إلى السلطة التشريعية " (عمانويل كانط، مشروع للسلام الدائم، 1952م، ص 49) . وبالتالي ليس ثمة أية مقاومة شرعية للشعب ضد المشرع الأسمى للدولة.

● قواعد كانط الكونية:

أولا - قاعدة التعميم:

تعد هذه القاعدة بمثابة الأساس والفصل في القانون الأخلاقي الكانطي، بحيث يتم صياغتها على النحو التالي: " أفعَل الفعل بحيث يمكن لمسلمة سلوكك أن تصبح مبدأ تشريع عاماً، أو بعبارة أدق بحيث تريدها أن تصبح قانوناً عاماً لجميع الناس " (عمانويل كانط، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، ص 190) .

وكان بالأمر الكانطي أراد القول والتوجيه على الحرص، كي لا أجعل من نفسي استثناء في التشريع، أي نريد أن يصبح قانوناً عاماً للطبيعة، وهنا يمكن لنا طرح أمثلة يقدمها كانط للحالات، التي يمكن أن تنتهك فيها مثلاً: شخص سولت له نفسه أن ينتحر، فهذا فعل خاطئ بصورة واضحة؛ لأنه لا يرغب في أن يكون ذلك الفعل قانوناً عاماً للناس جميعاً، بحيث يقدم كل شخص على الانتحار؛ لأن ذلك لو حدث فلا أحد يبقى في الحال، حتى يقدم على الانتحار، ولذلك لا يمكن أن يصبح الانتحار قانوناً كلياً للطبيعة. وفي مثال آخر يسوقه كانط، وهو عن إنسان يرفض تقديم المساعدة للآخرين عندما يكون في مقدوره فعل ذلك، وهذا الفعل يعتبر خاطئ بصورة واضحة وصريحة؛ لأنه قد يكون هو نفسه أحياناً محتاج لمساعدة الآخرين له، ولذلك فإنه لا يرغب في أن يصبح القول بأنه لا أحد يساعد أحداً قانوناً كلياً.

وتأسيساً على التحليل الكانطي للفعل الأخلاقي نراه أنه كان محق في الاعتقاد، بأنه لا ينبغي أن يستثنى شخص نفسه، ويعتقد أن له الحق في القيام بأفعال لا يرغب فيها، وأن يقوم بها الآخرون في ظروف مشابهة.

وإن كان لنا وجهة نظر فيما قاله كانط كونه قدم صيغة كلية تحدد قبلياً ما هو صواب وما هو خطأ في أي موقف أخلاقي يمكن أن ينشأ، بغض النظر عن الظروف، ولا يسلم بأي استثناءات مهما كانت، يعد أمر مشكوك فيه كون معظمنا يؤمن بالتجربة في تحقيق الفعل الأخلاقي، وليس العقل مقياس لذلك.

ثانياً - قاعدة الغائية:

يصوغ كانط هذه القاعدة على شاكلة أمر أخلاقي يكون نصه " أفعَل الفعل بحيث تعامل الإنسانية في شخصك، وفي شخص كل إنسان سواك، باعتبارها دائماً وفي الوقت نفسه غاية في ذاتها، ولا تعاملها أبداً كما لو كانت مجرد وسيلة " (آلن وود، كانط فيلسوف النقد، تر: عبد الفتاح بدوي، 2014م، ص 187).

وبعبارة أخرى، هي احترام ذاتك واحترم الآخرين دون محاباة، ولا تستغل أحداً، وهو هنا نراه يؤكد الأمثلة نفسها، التي ساقها في القاعدة الأولى، ومنها من أقدم على الانتحار، أو يعيش معيشة التكاثر والعبث، يؤدي إلى إخفاقك في احترام إلزامك الأخلاقي الخاص؛ لأن توجد أفضل فرصك، إنه ينبغي عليك ألا تدع للمشاعر والميول عندما تتعارض مع الواجب.

إن الكذب على الآخرين، أو رفض مساعدتهم مثالان تفشل فيهما في احترام حقوقهم الخاصة بالعدالة والكرم من جانبك، وحقوقهم في أن يعاملوا بوصفهم غايات في ذاتهم،

فإذا كان المرء يريد أن يصدر عنه فعل أخلاقي حقيقي، فهو مطالب بأن يعامل ذاته وذات الآخرين كغاية لا كوسيلة (أم الزين بنشيخة-المسكيني، كانت والحداثة الدينية، 2015م، ص 16). فإذا كانت الأشياء تكمن قيمتها في نفعيتها واستخدامها؛ لأغراض ومصالح معينة، بالإضافة إلى أنها تقيّم بسعر، ومن ثمّ قابليتها للبيع والشراء، فإن الإنسان ليس بالشيء، فهو لا يمكن استغلاله لمصالح خاصة؛ لأن الإنسانية تكمن في جوفه، وهو كائن لديه الكرامة والعزة، وهي أمور تجعله لا يقبل ولا يرضى لنفسه الاستخدام والاستغلال، فلا أحد يريد أن يساق مثلاً، إلى سوق الرق لبيع ويحدد له ثمن، فهناك صرخة في الباطن تمنعنا من ذلك.

إن هذه القاعدة الغائية منسجمة مع قاعدة التعميم الأولي، فإذا كان لا يمكن وضع الكذب ضمن قانون عام، ومن ثمّ بطلانه أخلاقياً، فإنّه بالمثل باطل؛ لأنه يجعل من الإنسان وسيلة ويضر به كغاية.

وما يمكن ملاحظته هنا من أن قانون الاستقلال الذاتي المشهور عند كانط، هو القانون الأخلاقي كما يعبر عنه بالأمر المطلق، قانوناً لطبيعتنا الخاصة العاقلة، ومخالفة الواجبات التي تبعث عليها المشاعر المتناقضة والميول، مثل الرغبة في اللذة، التي ستكون في حالة عدم استقلال، وفي القيام بعمل هكذا يكون الشخص عاقلاً ولن يكون حراً، فنحن لا نكون مستقلين ذاتياً وحراراً إلاّ عندما نفعل بصورة عاقلة ونؤذي واجبنا (عمانوئيل كانط، تأسيس ميثافيزيقيا الأخلاق، ص 11).

ثالثاً - قاعدة الحرية:

حينما قرر كانط أنّ فكرة الحرية هي محور كل مذهب العقل الخالص بما فيه العقل النظري قد مهد الطريق لقول أحد المؤرخين لتحول سيادة العقل العملي على العقل النظري إلى علاقة عملية أو علاقة شرط بمشروط، فيقول " إذا كان ثمة شيء يحق للإنسان الحديث أن يفخر به على سائر البشر السابقين فهو إيمانه العميق بالحرية، أنّه كائن حر، لا يدين بقدرته على التفكير بنفسه، ومن ثمة إعطاء قيمة خلقية لأفعاله، أو لمصيره الخاص، إلى أية جهة كانت، مهما علت أو بسطت هيبتها على عقولنا "

(على المحمودي، فلسفة كانط السياسية " الفكر السياسي في حقل الفلسفة النظرية وفلسفة الأخلاق، 2007م، ص 206) ويقول أيضاً " إن الحرية فكرة لن يسبر أغوارها أي عقل بشري، أما حقيقتها من ناحية أخرى فلن تستطيع أية سفسطة أن تنتزعها من مكسب أبسط إنسان " (وليم كيلى رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص 280).

وهنا من الممكن إجراء صياغة هذا القانون على الشكل التالي " افعل بحيث تكون

أنت مشرع نفسك"، فإذا كانت القاعدة الأولى تضمن العمل وفق قانون عام، والقاعدة الثانية تجعل الإنسان غاية في ذاته، فإن المرء إذا اكتفى بالخضوع للقانون من دون أن يكون هو واضعه، فسيكون مجرد أداة وليس غاية في ذاته، وما دام أن العقل هو من يضع القانون، فإن الأمر ذاتي، " فبناء دولة يحكمها قانون الواجب، وتسير أفرادها النوايا الفاضلة، هي أقصى ما تطمح إليه البشرية، لا شيء يستطيع أن يضمن التطبيق الجيد الدائم، والعامل للقانون أفضل من النية الداخلية".

وهذا بطبيعة الحال سيجعل المرء يطيع نفسه، وطاعة الذات هذه هي قمة الحرية، فعندما تضع القانون بنفسك، فإنك تكون أمام إكراه حر تتحمل فيه المسؤولية كاملة، وتخرج بذلك من القصور، وتربح كرامتك وعزتك، بعدم السماح للغير بأن يقودك لأنك سيد نفسك، إذ حين أؤدي واجبي، لا أخضع في رأي لقوة خارجية أيا كان سلطانها، وإنما أفعل الفعل بما يتفق مع قانون وضعته لنفسي بنفسي، وهذا ما يمكننا من النظر إلى الإرادة على أنها حرة عندما تسلك، وفقاً لقانون الواجب الأخلاقي، ومن ثم لا يستطيع إنسان أن يفعل واجبه تماماً في هذه الحياة؛ لأن دوافعه المتعارضة والظروف الخارجية تقف عقبة في الطريق، ومع ذلك فمن الواضح أنه ينبغي عليه أن يفعل واجبه، ولا يكون صحيحاً فأني واحد ينبغي عليه أن يفعل المستحيل، وهنا يتعجب كانط قائلاً " أنك ملزم، ولذلك فأنت تستطيع، فما ينبغي على المرء أن يفعله هو بمعنى ما يستطيع أن يفعله، وبناء على هذا الأساس يشيد كانط معبده الخاص بالإيمان " (عمانوئيل كانط، الدين في حدود مجرد العقل، مصدر سابق، ص 3).

الخاتمة:

من خلال الطرح السابق لتلك المقاربات الكانطية والتي جسدت معني الكونية والحادثة الكانطية والتي تجسدت في معني الحرية والدين وقواعد العمل الثلاث، نستطيع الجزم بأن كانط هو الفيلسوف الكوني الوحيد أو هو على الأقل أكثر من شرّع لكونية العقل وأحرص من دافع عنها، فالحادثة التي فكر بها كانط بخاصة في مقالاته عن التنوير، لا تبدو البتة عنده حكراً على أحد، بل هي مهمة خاصة بالإنسانية قاطبة بوصفها انتماء جغرافياً محضاً إلى الأرض.

إن كانط لا يؤمن كثيراً بالتاريخ، ولا يهتم أبداً بالماضي ولا بالتقليد ولا بالانتماء، فهي جميعاً لديه ذات مسار عبثي لا حكمة فيه أو هي نسيج من الجنون والخبث والتدمر الرهيب، إنه إذ يقول على البشر بما هم كذلك وبالحرية الأصلية التي لهم، يراهن كانط على الكونية ضد الهوية وعلى المدنية ضد القوميات، وعلى العقل مرجعاً لكل قيم

البشر ضد كل أنواع الوصايا اللاهوتية أو الميتافيزيقية، وهو بذلك يُراهن على الجغرافيا السياسية والجيو- فلسفة بدلاً من التاريخ وفلسفة التاريخ، وعلى النقد والتحليل بدلاً من الاسم الطنان للأنطولوجيا بحسب عبارة لكانط نفسه .

المراجع :

- 1- محمد سبيلا، في الشرط الفلسفي المعاصر، ط1، منشورات افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2007م.
- 2- غنار سكريبك، نلز غليجي، تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين، تر: حيدر حاج إسماعيل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012م.
- 3- سمير بلكيفف، عمانوئيل كانط فيلسوف الكونية، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2011م.
- 4- عمانوئيل كانط، نقد العقل العملي، تر: أحمد الشيباني، دار البقطة العربية، بيروت 1966م.
- 5- محمد المزوغي، كانط، الدين في حدود العقل أو التنوير الناقص، ط1، دار الساقى، بيروت، 2007م.
- 6- عمانوئيل كانط، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، تر: عبد الغفار مكاوي، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1965م.
- 7- عمانوئيل كانط، الدين في حدود مجرد العقل، تر: فتحي المسكيني، ط1، جداول للنشر والتوزيع، الكويت، 2012م.
- 8- يوسف كرم، العقل والوجود، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م.
- 9- جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1987م.
- 10- فردريك كوبلستون، تاريخ الفلسفة، المجلد السادس، الفلسفة الحديثة، تر: حبيب الشاروني، محمود سيد أحمد، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010م .
- 11- فريال حسن خليفة، الدين والسلام عند كانط، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2001م.
- 12- ول ديورانت، قصة الفلسفة، تر: فتح الله المشعشع، ط6، مكتبة المعارف، بيروت، 1988م.
- 13- عمانوئيل كانط، مشروع للسلام الدائم، تر: عثمان أمين، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، 1952م.
- 14- ألن وود، كانط فيلسوف النقد، تر: عبد الفتاح بدوي، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2014م.
- 15- أم الزين بنشخة-المسكيني، كانت والحداثة الدينية، ط1، مكتبة التنوير، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2015م.
- 16- وليم كيللي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، ط1، تر: محمود سيد أحمد، دار التنوير، بيروت، 2010م.
- 17- على المحمودي، فلسفة كانط السياسية " الفكر السياسي في حقل الفلسفة النظرية وفلسفة الأخلاق، تر: عبد الرحيم العلوي، ط1، دار الهادي، بيروت، 2007.